

اصطناع الأطر المموهة
في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)
(كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا)

**Camouflaged Fabrication in Assaulting the
Scientific Stance of Imam Ali (Peace be upon him)
(Manhaj Al-Suna of IbnTeimeia as a Nonpareil)**

م. د. علي رحيم أبو الهيل الجابري
كلية التربية الأساسية
جامعة ميسان

Lectur.Dr. Ali Raheem Abualheel Al-Jabari
College of Basic Education
University of Missan



ملخص البحث

شكلت المكانة المعرفية والعلمية للإمام علي (عليه السلام) مواطن جذب التفت إليها المجتمع الإسلامي المتعطش لحقيقة العلم والمعرفة لما مثلته من تميز معرفي، وإحاطة بعلوم القرآن والسنة، وقد علموا أنّ محلّه (عليه السلام) في ذلك محل القطب من الرحى ينحدر عنه السيل ولا يرقى إليه الطير لما خصه الله من قابليات علمية فاقت تصور عقول البشر جاء القرآن والسنة ناطقاً بها.

غير أن الخصوصية العلمية في شخصية الإمام علي (عليه السلام) وجدت من يستيحيها، ليأتي التشكيك بهذه المعرفة التي انمازت بها شخصيته (سلام الله عليه) وتصور للمتلقي على أنها شخصية شوهاء مترددة قليلة الإحاطة بالعلم ومكانه وليس لها حظ سبر أغواره، متابعة لغير النبي (صلى الله عليه وآله) في تلقيه.

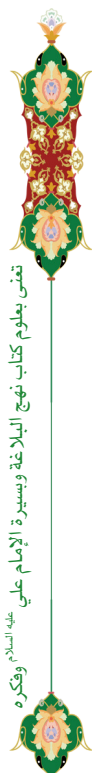
لقد جاءت هذه الدراسة مكرسة لتدارس ما حمله كتاب منهاج السنة النبوية ذلك الكتاب الذي خصصه ابن تيمية للرد على العلامة ابن المطهر الحلي، مما يعني أننا نلقي الضوء ولو بالممكن على الإشكالية الفكرية والطريقة الملتوية التي عرضت من خلالها مكانة الإمام علي (عليه السلام) العلمية ومحاوله الرد عليها بأسلوب هادئ يجعل من الدليل العلمي هو الفيصل في ذلك.



Abstract

The scientific and epistemic stance of Imam Ali floats into surface as a cynosure attracting the Islamic community thirsty for the truth of science and knowledge as it incarnates the epistemic prominence and the mastery over the traditional and Quranic sciences.

That is why such a figure confronts certain waves of fabrication to underrate his paramount science and knowledge; the current study takes hold of "Manhaj Al-Suna Al-Nabaweia" of Bin Teimeia in responding to Bin Al-Mutahr Al-Hilli and fathoms the controversial points and the convoluted machinations in such a source.





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

(أولاً): يعد تثبيت صحة المنظومة الدينية والسياسية التي انطلقت في حركة استغلالٍ لفرصة وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) أمراً من أولويات الفقه المعتقد بها، والذي كان متوجبا عليه أن يقدم القراءة و

الطرح المشرعن لمثل هذا التمثيل العقدي والسياسي، فهو دفاع عن الذات المعنية التي ارتبطت به.

وهذا الدفاع يتطلب الخوض في مجارة الطرف الآخر - الذي تخالفت اعتقاداته مع تلك المنظومة - والتفوق عليه، إذا فليس عبثاً أن نجد ابن تيمية ومن كان قبله يعتمرون جلاباب الرد والمحااجة بأدلة - اعتقدوا - أن من شأنها تقويض الطرح الآخر، ومن هنا جاء التعرض لمدى المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام) وتقويضها ليفسح المجال لغيرها في اكتساب ذلك التفرد ليكون دليلاً إضافياً على صحة تلك البنى

العقدية، لكن ما يثير الاستغراب هو قيمة الطرح المقدم وفلسفته وغاياته وآلياته وأهدافه، فهو قد أخذ أشكالا وصوراً يمكن بيانها بما يأتي:

(أ) المكانة المزعومة وفلسفة اختلاق الدليل:

شكلت طروحات ابن تيمية المعتمدة على منهجية اقضاء الإمام علي (عليه السلام) من الالتصاق الحميمي بالرسول جانباً من العرض الذي يروم من خلاله تسويق المغايرة التي تختلج في طروحاته الموهبة، وفي اطار اصطناع الدليل افتتح ابن تيمية ذلك الأمر بقوله عن أبي بكر: (قد ألزم نفسه أي [الرسول] في جلوسه ومسامرته وظعنه وإقامته أبا بكر، فشهد أحكامه وفتاويه أكثر من مشاهدة علي لها، فصح ضرورة انه اعلم بها فهل بقيت من العلم بقية إلا وأبو بكر المقدم فيها الذي لا يلحق أو المشارك الذي لا يسبق)^(١).

يحاول ابن تيمية أن يعمل تقنيات الخطاب الذاتي المتصنع لمبررات الترجيح، متكأ على المغالط والمكذوب والإلغائي، فهو ممثل لموروث ينتمي إلى فئة اعتقدت به من جهة وتجنبي على كل الموروث القائم على المرتكز الواقعي، المبني على المعطى العملي الذي يخصص الأمر بأمر المؤمنين من جهة أخرى، وهو في كل هذا يستهدف إدامة إقصاء تراث الإمام علي (عليه السلام)، تلك السياسة التي راجت في العهد الأموي وتجسدت بالمرسوم الصادر من معاوية والذي نقله المدائني قائلاً: (كتب معاوية نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجماعة أن برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كل كورة وعلى كل منبر يلعنون علياً ويبرأون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشد الناس بلاء

حينئذ أهل الكوفة لكثرة من بها من شيعة علي فاستعمل عليهم زياد بن سمية وضم إليه البصرة، فكان يتتبع الشيعة وهو بهم عارف لأنه كان منهم أيام علي (عليه السلام)، فقتلهم تحت كل حجر ومدر وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون وصلبهم على جذوع النخل وطرفهم وشردهم عن العراق فلم يبق بها معروف منهم، وكتب معاوية إلى عماله في جميع الآفاق ألا يجيزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته شهادة، وكتب إليهم أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبيه وأهل ولايته والذين يروون فضائله ومناقبه فأذنوا مجالسهم وقربوهم وأكرمواهم واكتبوا لي بكل ما يروي كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته، ففعلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه^(٢).

هذه الأمور سببها طبيعة





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

الشخصية التي تركزت في النفوس والتي إن تركت على نقائها ورفعت العوائق من أمامها ستقوض القراءة المتبناة من ابن تيمية، ومن ثم تتجاوز حدود التضيق وزاوية الظل التي وضعت فيها إلى فضاء رحب ملائم لحقيقتها، ويقصي كل التواءات الطارئة التي طالت المسير الإسلامي بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله)، ومن ثم يرجح كفة المخالف العقدي، من هنا انطلق ابن تيمية في تغييب تام ودعاوى متأرجحة.

فالالتصاق المدعى ما هو إلا قراءة هدفية إلى تأدية الغاية المتوخاة، وإلا فالتراث الإسلامي يشير إلى أن الإمام كان هو المتبوأ لحالة الالتصاق بالرسول والتي مكنته من أن يصبح في قمة الهرم من ناحية القرب، والتي استشعرها المسلمون وأكدوا على أنها هي التي دفعت بالإمام لأن لا يدانى في هذا الجانب^(٣).

إن ما يؤخذ على ثنائية الالتصاق المزعوم أنها لم تترك على شخصية أبي بكر أي أثر يوحى بالامتزاج العلمي بين الرسول (صلى الله عليه وآله) وأبي بكر، فلماذا يا ترى، هل مارس الرسول (صلى الله عليه وآله) عملية احتكار علمي؟!، أم أن المؤهلات غير موجودة؟! وهو أمر واضح كل الوضوح على الشخصية المذكورة، فلماذا لم يكن الأثر بارزاً؟!، ولماذا كان ذلك واضحاً في شخصية الإمام؟!، وهذا ما نجده صراحة واضحة في قول الإمام وهو يشير إلى نفسه عندما تكلم عن الراسخين في العلم: «اين الذين زعموا أنهم الراسخون في العلم دوننا، كذباً وبغياً علينا، أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرمهم، وأدخلنا وأخرجهم. بنا يستعطى الهدى ويستجلى العمى»^(٤)، وقد ورد عنه (عليه السلام) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله)

البعيد»^(٧).

ولعل ابن تيمية كان يستهدف هذه النصوص التي تشير صراحة إلى حصر العلم بأهل البيت وأنهم معينه.

لقد بنى ابن تيمية رؤيته الداعمة لأعلمية أبي بكر على أمور هي في الحقيقة قيد التداول وفيها مجال واسع للمناقشة، فاختصاص وملازمة أبي بكر لشخص النبي أمر فيه نظر، وطروحات المسلمين لا تتفق معه، فالتراث الإسلامي منسجم ومتجه مع الرؤية التي تصرح باختصاص الإمام وملازمته لشخص الرسول (صلى الله عليه وآله)^(٨) إذ يقول:

«وقد علمتم موضع من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالقربة القريبة والمنزلة الخصيصة، وضعني في حجره وأنا ولد يضمني إلى صدره، ويكنفني في فراشه، ويمسني جسده، ويشمني عرفه. وكان يمسح الشيء

علمه ألف باب من العلم يفتح له منها ألف باب»^(٥) غير أن الإمام لم يجد من يستوعب ذلك العلم حتى يلقيه بأكمله لذا بقي حبيس صدره، لذا قال (عليه السلام): «إن ههنا لعلمًا جما (وأشار إلى صدره) لو أصبت له حملة، بلى أصبت لقنا غير مأمون عليه، مستعمل آلة الدين للدنيا، ومستظهرًا بنعم الله على عباده، وبحججه على أوليائه، أو منقادًا لحملة الحق لا بصيرة له في أحنائه، ينقدح الشك في قلبه لأول عارض من شبهة، ألا لا ذا ولا ذاك، أو منهوما باللذة سلس القياد للشهوة، أو مغرما بالجمع والادخار ليسا من رعاة الدين في شيء، أقرب شيء شبهها بهما الأنعام السائمة، كذلك يموت العلم بموت حامله»^(٦)، وقال (عليه السلام): «بل اندمجت على مكنون علم لو بحث به لا اضطربتم اضطراب الأرشية في الطوي





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

ثم يلقي عليه. وما وجد لي كذبة في قول ولا خطلة في فعل، ولقد قرن الله به (صلى الله عليه وآله وسلم) من لدن أن كان فطيماً أعظم ملك من ملائكته يسلك به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالم ليله ونهاره، ولقد كنت اتبعه إتباع الفصيل اثر أمه، يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علماً ويأمرني بالاعتداء به، ولقد كان يجاور في كل سنة بحراء فأراه ولا يراه غيري، ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخديجة وأنا ثالثهما، أرى نور الوحي والرسالة وأشم ريح النبوة، ولقد سمعت رنة الشيطان حين نزل الوحي عليه (صلى الله عليه وآله وسلم) فقلت: يا رسول الله، ما هذه الرنة؟ فقال: هذا الشيطان أيس من عبادته، انك تسمع ما اسمع وترى ما أرى إلا انك لست بنبي ولكنك وزير، وإنك لعل خير^(٩).

فالكلام السابق يدل على أن الاختصاص بالنبي كان منذ الصبا، ولم يكن مرتبطاً بقيام الدعوة الإسلامية في مكة أو المدينة، أو بالمجالس العامة بل كان ارتباطاً يتجاوز حدود الزمان والمكان، التي لم يعد لها وجود في هذه العلاقة، فهو مسير لرسول الله في كل شؤون.

(ب) مصدرية علم الإمام ومغالطات

التقويض:

أعتقد أن ما سبق فيه دليل واضح على التعريف بالمصدرية التي شكلت وكونت معرفة الإمام، غير أن محاولة التقويض جعلت ابن تيمية يقدم قراءة مغايرة تتماشى وتنسجم مع الرؤى المشكلة لعقيدته ويعدم ما عداها، ولكي يجعلها أكثر قبولا وانسجاماً اختار لها رمزية مقابلة لتلك القراءة المتعارفة متمثلة بأعمدة المذهب العقدي الذي ينتمي إليه، لذا نراه يردد جملة من الأمور

ندرجها هي تحت ما يأتي:

(١) والمعروف أن علياً أخذ العلم عن أبي بكر كما في السنن عن علي قال كنت إذا سمعت من النبي [صلى الله عليه وآله سلم] حديثاً نفعتني الله به ما شاء أن ينفعني وإذا حدثني غيره حديثاً استحلفته فإذا حلف لي صدقته وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال سمعت رسول الله [صلى الله عليه وآله سلم] يقول «ما من عبد مؤمن يذنب ذنباً فيحسن الطهور ثم يقوم فيصلي ثم يستغفر الله إلا غفر الله له»^(١٠).

(٢) فعلي تعلم من أبي بكر بعض السنة وأبو بكر لم يتعلم من علي شيئاً^(١١).

(٣) وكان علي وغيره يروون عن أبي بكر كما في السنن عن علي قال كنت إذا سمعت من النبي [صلى الله عليه وآله سلم] حديثاً نفعتني الله بما شاء أن ينفعني منه فإذا حدثني

غيره فاستحلفه فإذا حلف لي صدقته حدثني أبو بكر قال رسول الله [صلى الله عليه وآله سلم] «ما من مسلم يذنب ذنباً ثم يتوضأ ويصلي ركعتين يستغفر الله تعالى إلا غفر له»^(١٢).

(٤) فأما أبو بكر رضي الله عنه فما ينقل عنه أحد أنه استفاد من علي شيئاً من العلم والمنقول أن علياً هو الذي استفاد منه كحديث صلاة التوبة وغيره^(١٣).

(٥) وعلي قد روى عنه واحتذى حذوه واقتدى بسيرته^(١٤).

(٦) وعمر قد استفاد منه علي أكثر مما استفاده عمر من علي^(١٥).

يتفجع ابن تيمية من منهج العموم الذي يتماشى مع غايته، فقله أن علياً أخذ العلم من أبي بكر عبارة تدل على اقتصار أخذ العلم العلوي من أبي بكر، أو على أقل تقدير أن أبا بكر هو صاحب الأثر الأكبر في علم الإمام، وهذا القول يفرض



قريب أو بعيد إلى ذلك الأمر.

ثم أين هي كتب السنن التي دونت ما أشار إليه ابن تيمية من أن أبا بكر كان معلما للإمام علي (عليه السلام)، كان عليه أن يتحفنا بنماذج منها غير أن هذا لم يحدث، بل إننا وفي حدود اطلاعنا على كتب السنن لم نجد أي رواية فيها دلالة على التفقه أو أخذ علوم الشريعة يرويها الإمام علي (عليه السلام) عن أبي بكر، هذا الأمر يشكل علامة استفهام كبيرة على كل الادعاءات التي يطلقها ابن تيمية والتي يجب أن لا تسمح لنا هالة الألقاب التي أعطيت له وأحاطت بشخصيته من قبل أتباعه أن لا نتحرى مصداقيته وقوله الجزاف من الكلام والتثبت

من مصادر المعلومة لديه خصوصا في الجانب العلمي الخاصة بشخصية الإمام علي (عليه السلام) فأئني من كتب السنن لم يشر إلى ما ذهب إليه

عليه تقديم أمور مجتمعة تفضي إلى ما يدعيه، تتمثل بتقديم نماذج محددة وواضحة مستقاة من الواقع التدويني المجمع عليه دالة على ذلك التلقي، وأن يحدد ذلك باعتراف صريح من الإمام لما لأبي بكر من اسهامات نضجت شخصيته العلمية، وأن يثبت السبق العلمي لأبي بكر على الإمام بشتى العلوم، إلا أن شيء من هذا لم يحدث، فإننا لم نجد في مرويات كتب السنن والتراجم والسير ما يوحى إلى أخذ أي معلومة سواء ما تخص القضايا الفقهية او العقدية أو غيرها من أبي بكر وهذا يدل على أن أبا بكر لم يكن بأعلم من الإمام علي (عليه السلام) أو أن الإمام كان تابعا له.

فالواقع لا يؤيد ذلك خصوصا إذا أدركنا أن تشكل المعرفة التي صاغت علم الإمام انتهاؤها واضح وصريح وكما بينا سابقا، إذا لم يشر الإمام من



ومع ذلك صرح بقوله (والمعروف أن علياً أخذ العلم عن أبي بكر كما في السنن).

وقد جاء تكرار العبارات التي حاول ابن تيمية ان يسوقها، كي تعطي زخم الانقياد والسيطرة الفكرية على الفرد المتلقي وكمدم لرويته تلك، فبالرغم من تناثرها على طوال منهاج السنة - وهو أمر مقصود - إلا أن مدارها مفردة روائية مبتورة تمثلت وبنيت على حديث التوبة المذكور، وهو حديث لم ترو كتب السنن غيره في هذه المصدرية المزعومة، ومع ذلك أعطي زخماً كبيراً حتى أصبح الإمام متعلماً من أبي بكر (بعض السنة، استفادة من أبي بكر، والرواية عنه، والاقتداء به، وأخذ العلم منه).

ويضاف إلى ذلك مجهولية المصدر الذي ورد الحديث عنه، فهو قد روي عن أسماء بن الحكم الفزاري

وهو شخص ليس له رواية غير هذا الحديث وإنما عرف به^(١٦)، إلا أن ابن تيمية جعله معروفاً دون أن يشير إلى حقيقة الراوي وإسناد الرواية ذلك الأمر الذي كان يتشدد فيه في المواطن التي تخص الإمام علياً (عليه السلام).

والعجيب أن ابن تيمية يأخذ بأسماء بن الحكم صاحب الرواية المستنكرة عند البخاري^(١٧)، وهو المتشدد في قبول رواية ما قبله البخاري ورفض ما رفضه، ولكن عدم سير ابن تيمية على منهجية واحدة والإقدام الارتجالي دون اعتماد ضوابط محددة جعله تارة يمجّد البخاري وأخرى يغض الطرف عن قيمته العلمية التي أخذت مأخذها عنده وفي تراثه وما ذلك إلا لتحقيقها فتحاً عقدياً ومذهبياً يعضد الصورة المشرّعة لذلك الفكر.

يضاف إلى ذلك ان الاستشارات





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

التي استشير بها الإمام علي (عليه السلام) من قبل أبي بكر، وخصوصا في حرب الروم التي اراد أبو بكر أن يشخص إليها بنفسه وترجيحه لرأي الإمام علي (عليه السلام) من بين كل الآراء وأخذه به^(١٨) يدل على عجز أبي بكر من جهة ورجاحة رأي وعلمية الإمام من جهة أخرى.

والإثارة الأخرى التي تثار بوجه هذا الادعاء المزعوم هي مسألة استحلاف الإمام علي (عليه السلام) لمن يحدثه بحديث الرسول (صلى الله عليه وآله)، فهل يا ترى أن الإمام علياً (عليه السلام) كان بعيداً عن الرسول حتى لا يعلم ماهي أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله)، أو لم يكن ملاصقاً له لا يفارقه طيلة حياته وأن تميزه على الصحابة الباقيين في كافة المجالات كان نتاجاً لذلك الأمر، بل أن الإمام علياً (عليه السلام) يشير إلى ذلك

الأمر واختصاصه بالرسول (صلى الله عليه وآله) دون غيره وذلك بقوله: «كنت لي ساعة من السحر ادخل فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله سلم فإن كان قائماً يصلي سبح بي فكان ذاك إذنه لي وإن لم يكن يصلي أذن لي»^(١٩)، فكيف يستحلف الإمام علي (عليه السلام) حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهل يعقل أن البعد الأخلاقي في شخصية أمير المؤمنين يسمح له بتكذيب الناس حتى يستحلفهم وهو العارف بخفايا نفوسهم والعالم بحديث الرسول (صلى الله عليه وآله) وستته.

(ج) التراث الذاتي وفلسفة التمويه: ولإكمال الصورة التي ينبغي أن تشكل في إطارها شخصية الإمام (عليه السلام) في الجانب المعرفي من جهة، وتبرز من خلالها شخصية الرمزية العقائدية المنتمي لها من جهة أخرى، يلج ابن تيمية خانة التراث



الذاتي الخاص برموز مدرسته،
والتراث الحديثي الخاص بالرسول،
متوسلا به لفرض رؤى التمويه
والتقويض على رؤى الواقع.

فالإفتاء في حضرة الرسول (صلى
الله عليه وآله) والإشارة عليه خطوة
حسنت الموقف كثيرا عند ابن
تيمية، فجعل منه مدخلا ثريا يرجح
ما يرومه من إقصاء، غير أنه أوجب
في الوقت نفسه على ابن تيمية ان
يتجاهل عدة أمور شكلت موانع
أغلقت ذلك المولج الذي أراد أن
يتعكز عليه وأهمها:

(١) كان على ابن تيمية أن يلاحظ ان
ممارسة الإفتاء والإشارة إنما تؤخذ
كمزج إذا ما وجدت صدق تفاعليا
إيجابيا متناغما معها ومؤيدا لها من قبل
المشار عليه أو المفتي أمامه، خصوصا
وهو أعلم بذلك من المشير، أما
إذا أوجد اهتزازا إرتداديا فإنه يبرز
حائلا ومانعا ويمنع الفتح العقدي

المتوقع، ومن ثم صعوبة تقديمه
كدليل تعضيد أو تأييد للطرف المفتي
أو المشير، وهذا واضح في أبي بكر
وعمر، فالتراث التدويني الخاص
بالمدرسة التي ينتمي إليها ابن تيمية
يشير إلى أن عمراً أفتى وأشار بقتل
حاطب في قضيته المشهورة غير
أن رسول الله (صلى الله عليه وآله)
عارضه كما في الرواية التي تقول
أن عمراً قال: «يا رسول الله، دعني
أضرب عنق هذا المنافق، قال: إنه
قد شهد بدرا، وما يدريك لعل الله
أن يكون قد اطلع على أهل بدر
فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت
لكم»^(٢٠)، وفي قضية أخرى حصلت
بين المهاجرين والأنصار قام عمر
فقال: «يا رسول الله، دعني أضرب
عنق هذا المنافق، فقال النبي [صلى
الله عليه وآله سلم]: دعه، لا يتحدث
الناس أن محمدا يقتل أصحابه»^(٢١).
بل أن الرواية التالية تشير صراحة



اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

إلى مدى الاعتراض والمعارضة التي رفعها عمر بوجه الرسول (صلى الله عليه وآله) وأن أحكام الرسول كانت بخلاف ما حكم أو اقترح عمر، فقد ورد أن الحكم بن كيسان^(٢٢)، «جاء به أسيرا إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فجعل رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] يدعوهم إلى الإسلام فأطال، فقال عمر علام تكلم هذا يا رسول الله لا يسلم هذا آخر الأبد دعني أضرب عنقه ويقدم إلى أمه الهاوية فجعل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يقبل على عمر حتى أسلم الحكم، فقال عمر فما هو إلا أن رأيته قد أسلم حتى أخذني ما تقدم وما تأخر وقلت كيف أرد على النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] أمرا هو أعلم به مني ثم أقول إنما أردت بذلك النصيحة لله ولرسوله، فقال عمر فأسلم والله فحسن إسلامه وجاهد في الله حتى قتل شهيدا

بئر معونة ورسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] راض عنه ودخل الجنان»^(٢٣). (٢) كان على ابن تيمية أن يلاحظ أن ممارسة الإفتاء والإشارة على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم تكن حكرا على أبي بكر وعمر فقد كان الإمام علي يفتي بحضور رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكان صحابة آخرون يشيرون على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يرد الرسول مشورتهم كما هو حال الحباب بن المنذر في معركة بدر، حتى قال له الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): «الرأي ما أشار به الحباب بن المنذر... يا حباب أشرت بالرأي»^(٢٤) في إيجابية واضحة وصروحة، في حين أن هناك من الأمور التي أشار فيها أبو بكر وعمر وقضيا بها في حضرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فرفضها أو تجاهلها، كما في رواية البخاري التي تقول: «كاد الخيبر

أَنْ اِنْ يَهْلِكَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ لَمَّا قَدِمَ
عَلَى النَّبِيِّ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ]
وَفَدَّ بَنِي تَيْمٍ أَشَارَ أَحَدُهُمَا بِالْأَقْرَعِ
بَنَ حَابِسِ التَّمِيمِيِّ الْحَنْظَلِيِّ أَخِي بَنِي
مَجَاشَعٍ وَأَشَارَ الْآخَرُ بغيره فَقَالَ أَبُو
بَكْرٍ لِعُمَرَ إِنَّمَا أُرَدْتُ خِلَافِي فَقَالَ عُمَرُ
مَا أُرَدْتُ خِلَافَكَ فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا
عِنْدَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)
فَنَزَلَتْ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا
أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا
تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ
لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا
تَشْعُرُونَ﴾ (٢٥) (٢٦).

والمعروف أن ابن تيمية يعتمد
البخاري ولا يشكك به ابداً، ولكن
في ذلك الموضوع تجاهل روايات
البخاري التي تقول بعدم توافق
ابو بكر وعمر مع الرسول وعدم
علمهما ورد مشورتها، وهذا يدل
على حجم الإغفال والتغافل المتعمد
عن عدم انطباق التعميم الذي ذكره

من أن لا أحد يفتي ويقضي ويخطب
بحضرة الرسول (صلى الله عليه وآله)
إلا ابو بكر وعمر، ومن ثم فهو
يكشف عن تضائل مكانة الدليل
الذي ساقه لبيان علمهما وأرجحيته
على علم الإمام علي (عليه السلام).
كما أن ابن تيمية قد أعطى موقف
ابو بكر من وفاة الرسول (صلى الله
عليه وآله) أهمية كبرى جعله أمراً
كاشفاً عن مدى الشخصية العلمية
التي يتحلى بها^(٢٧)، ولكن عند
استعراض ذلك الموقف فإننا لا نجد
لأبي بكر دوراً إلا في قوله: (من كان
يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ومن
كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت)

^(٢٨)، وبالتالي هو أمر لم يكن كاشفاً عن
معضلة علمية كبرى جاء حلها على
يد أبي بكر حتى يعطى هذه المكانة،
كما أنه وحسب الروايات ليس
مخاطبة أو إزالة لشك كل الأمة بل إن
المخاطب به كان شخصاً واحداً وهو





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

عمر بن الخطاب لإصابته بقصور علمي عن فهم وتدبر آيات القرآن النازلة مسبقا والمؤكد على بشرية النبي (صلى الله عليه وآله) وتعرضه للموت^(٢٩)، ومن ثم فإن جعله أمرا عاما وشاملا لكل الأمة أمر ليس له وجه حق، وكيف يكون كذلك وإن من الأمة من فاضت روح الرسول بينهم وهو الذي عرفهم بأنه صائر إلى ربه وهذا الأمر ينطبق على أقل تقدير بالإمام وبني هاشم، فإن كان يشمل فلا يشمل إلا من شك بوفاء الرسول وقد تثبت علمية أبي بكر على القائل أما من لم يقلها فإن ذلك الأمر لا يمكن أن يشمل.

غير أنه يمكن الإجابة على ذلك الأمر بعدة مستويات:

(١) إن ما استدل به ابن تيمية على أعلمية أبي بكر وعمر من تراث للنبي، تراث فيه من مواطن الخلل الشيء الذي يفقده قيمته الاستدلالية وينفي صدوره عن الرسول (صلى الله عليه وآله)، إذ أن أهم ما يواجهه ما روج له من أمر بالاقتداء أن أصحاب الصحيحين البخاري ومسلم لم يخرجاه في مسنديهما وتجاهلاه، مما يعني أن أصلا مهما من الأصول التي يعتمد عليها ابن تيمية في معرفة الحديث الصحيح قد انتفى؛ لذا لم نر

(د) القراءة العقدية لما لم يتحقق انتسابه للتراث النبوي ودورها في التمويه:

استطاع ابن تيمية ومن خلال تبني القراءة العقدية للتراث المنسوب للنبي من أن يعيد تشكيل الفهم وإعادة الدليل للرؤى المرام

ابن تيمية يذكر وجوده في الصحاح مع العلم أنه كان يركز في رده لمناقب الإمام على الوجود في تلك الصحاح. (٢) أن ابن تيمية قد تناسى الخلل الحاصل في سلسلة سند هذا الحديث، فالحديث عليه عدة ملاحظات من جهة السند أهمها وجود عبد الملك بن عمير في سنده وهو رجل قد صرح ابن حنبل بحقه فقال (مضطرب الحديث جدا مع قلة حديثه، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها)^(٣١) ثم أضاف الرازي أن أحمد بن حنبل (ضعف عبد الملك بن عمير جدا)^(٣٢)، كما أن يحيى بن معين قد وصفه بأنه: (مخلط الحديث)^(٣٣)، وأنه من الذين بان هواهم للأمويين وبوضوح، فقد كان في الكوفة أبان قدوم عبد الله ابن يقطر مبعوث الإمام الحسين (عليه السلام) إليها، وما إن ألقى القبض عليه ورمي من أعلى الدور حتى

نزل عبد الملك بن عمير إليه واحتز رأسه وعندما سئل عن ذلك أجاب قائلا (أردت أن أريحه)^(٣٤)، كما أنه كان من ضمن الجيش الأموي الذي قاتل الإمام الحسين (عليه السلام) يوم كربلاء وتشير بعض المدونات إلى أن وظيفته في ذلك الجيش كانت مختصة بحز رؤوس أصحاب الإمام (سلام الله عليه).

(٣) فضلا عن ذلك أن في سند الحديث المروي عن حذيفة، ربعي ابن خراش، وهو شخص لم يسمع عن حذيفة، كما أن عبد الملك بن عمير لم يسمع مباشرة من ربعي^(٣٥)، هذا من جهة ومن جهة أخرى ان التقييم العلمي لربعي يتضمن عبارات عدم القبول لروايته وبشكل واضح إذ أن أكثر طرقه قد وفد إلى التراث الإسلامي عن طريق مولى ربعي وهو شخص مجهول لا وجود له ولم يرو عنه إلا عبد الملك بن





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

عمير^(٣٦). مالك بأباطيل^(٤٠)، بل أنه صرح في

(٤) أما موقف العلماء من هذا الحديث فقد أنكره العقيلي وصرح عنه فقال: (حديث منكر لا أصل له)^(٣٧)، وقد استهجنه ابن حزم بقوله: (لو أننا نستجيز التدليس والأمر الذي لو ظفر به خصومنا طاروا به فرحاً، أو أبلسوا أسفا لاحتججنا بما روي: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر) ولكنه لم يصح ويعيذنا الله من الاحتجاج بما لا يصح)^(٣٨).

والعجيب أن من قدح هذا الحديث هم أناس قد روج ابن تيمية لأرائهم وعلميتهم ومكانتهم في العلم، وأخذت آراؤهم صداها عن ابن تيمية في منهاج السنة، ولكن كان ذلك في المواقف التي تقدح بالإمام (عليه السلام) وتنسجم مع التوجه الذي يسير عليه، ولكن تجاهل سمة الحفظ والصدق والاتقان التي أعطاها لهم وتناسى رؤيتهم في هذا الحديث لكون آرائهم لم تنصهر في بوتقة واحدة مع ما يريد، فهؤلاء الذين وصفهم بـ (جهابذة ونقاد وأهل معرفة بأحوال الإسناد)^(٤٣) تجاهل حفظهم هذه المرة وإتقانهم كونه حين قيمهم تقيمه المذكور



كان موقفه ناقدا للمخالف العقدي المتمثل بالشيعية^(٤٤) أما في هذا الموقف فالأمر مختلف.

ومن ثم فإن بنية هذا الزعم ودعامته التي تتسند إليها ابن تيمية وتشبهه بما لم يتحقق انتسابه للرسول (صلى الله عليه وآله) وتقديمه قراءة عقدية له، ما هو إلا نسج غير ذي فائدة، كونه لا يقدم نتيجة كالتى يريدونها مما يعني أن عليه أن يقدم ما هو اقرب للحقيقة منها، وهذا ما حاوله في النقطة الآتية.

(ثانياً) ابن تيمية وآلية ادعاء تأليف مؤلفات في التناقض العلمي عند الإمام (عليه السلام).

(أ) التناقض العلمي:

قد يكون الموروث النقلي نقطة مفصلية في ضرب المنظومة العقدية للآخر، وهذا الموروث وبالرغم من كثرة علامات الاستفهام عليه إلا أنه لم يسعف ابن تيمية إذ جاء

مخيباً للآمال في إعطاء تقييم متدنٍ أو متزهز لشخصية الإمام علي (عليه السلام) أو المناظر العقدي.

والقراءة التي استولدت يجب أن يتسلل من خلالها ما يمكن جعله مناظراً لما يستطيع ابن تيمية أن يجتزه عن منظومته العقدية وترميمها لثبوتها ووجود المرجحات له، لذا وفي المقابل نراه لا يعمل على نفي الثغرات العلمية عن شخصه، بل يعترف بذلك ولكن بالمقابل يسير باتجاه اقامة تهئية عقلية هدفها تلقين وتقبل وجود تناقض علمي أو قصور معرفي في شخصية الإمام علي (عليه السلام) فنراه يقول: (كان يقول القول ويرجع عنه)^(٤٥).

هذه التهئية تعجل في معالجة الاسقاطات التي أحاطت بمرجعياته العقدية، ومن ثم اشراك الآخر فيها، وإفقاده أي تميز أو اتزان، فهم على السواء ولا تميز أو تباين بينهم





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

ويتحركون بنفس النسق القصوري، وقال ذلك على ما قضينا وهذا على مما يتيح ضرب القداسة أو صفة التميز التي يرى الطرف الآخر بوجودها في ما يعتقده.

وفي الحقيقة إن مثل هذا الطرح لا يعتمد أو يستند إلى مرجعية إلا مرجعية الإملاء الذاتي المتولد من ادراك عقلي محكم ومتعرف بصورة جيدة على واقعية الطرح الآخر، إنه عرض لإطار التكامل المزعوم الذي تتسم وتنتمي إليه منظومته العقدية في الجانب المعرفي، واصطناع لدثار مشترك وحجاب يغطي أو يقتسم القصور السائد على شخوصه، لذا نراه يقدم على ارتجالية في الحكم أوقعته في دائرة التناقض مع ذاته قبل الآخرين كونه قد ذكر في موقف آخر (أن الناس إنما نقلوا عن عمر في فريضة قضائين قضى في الشركة ... مرة بعدم التشريك ... وقضى في نظيرها في العام الثاني بالتشريك

به إذ لجأته الحاجة إليه حينها فقد عرضه في موقف استعراض التواضع في شخصية عمر - لذا ولكي لا يترك للمتلقي أي خروج عن سلطة الدائرة المتوخاة أردفه بالقول: (والمسائل التي لعل فيها قولان وأكثر كثيرة) (٤٧)، مع ملاحظة أن موقف مرجعيته العقدية من هذا الاضطراب العلمي هو الأصرح والشائع في الفقه حتى لا تجد مؤلفا فقهيا لا يتناول مسألة من أهم المسائل التي عرفت عن ذلك الأمر، فمسألة التشريك أو ما يسمى بالمسألة الحمارية (٤٨) التي استدرك عمر حكمه السابق فيها وأبدله بحكم جديد ذلك أن من حاجه كان أقوى حجة ودليلا، هي واضحة الدلالة على ذلك وتنبأ بتدن

في المستوى المعرفي للخليفة عمر أحد أعمدة المدرسة السنية التي ارتأى ابن تيمية أن يجعل نفسه مثلها الحقيقي^(٤٩).

بل أن عبدة السلماني^(٥٠) وهو من كبار الفقهاء قد صرح وبشكل واضح أن عمر بن الخطاب كانت لديه تناقضات أهمها في مسألة الجدة حتى ذكر على لسانه أنه قال: (إني لأحفظ عن عمر في الجد مائة قضية كلها ينقض بعضها بعضاً)^(٥١) ومن ثم هو محاولة من ابن تيمية للتغطية على تقييم عبدة السلماني وغيره لأحكام عمر من جهة، ومن جهة أخرى إغفال رأي عبدة في أحكام عمر فادعى وألصق ذلك الأمر بالإمام علي (عليه السلام).

مما يوضح أن الدفاع العقدي هو المسير والموجه لتلك الطروحات وأن قراءته قد استولدت من ذلك الأمر، وأن إيجاد ثغرة في المناظر العقدي

خلقت تأزماً واضطرابية فكرية مثل هذه، والذي قد يكون مشفوعاً بطبيعة وزمان الظرف الذي أمل وجود تناقض مثل هذا، فهو قد

تولّد في ظرف كان المناظر العقدي يعيش حالة من الأريحية والانبساط الذي سمح له بأن يتحرك بحرية أكبر مما كان عليه، فهو قد ولد في عهد الدولة المغولية عندما تبنى محمد خدابندا^(٥٢) المذهب الشيعي كمعتقد رسمي لدولته^(٥٣)، ونحن نعرف ما للدولة المغولية من صورة قائمة متوحشة عنجهية في التراث السني، وابن تيمية وإن لم يصرح بذلك غير أنها بالتأكيد إسقاطات أخذت مأخذها في نفسه.

كما يمكن أن يضاف إليه أن هذا الطرح قد تولد متماشياً مع شدة وتأكيد المناظر العقدي على أن من أدلة صحة إمامة الإمام علي (عليه السلام) هو تفوقه في الجانب





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

المعرفي وهيمته المطلقة في التعرف والتعريف بكتاب الله وسنة نبيه وهو أمر وجد ماثوثا في مواطن كثيرة من تراث المسلمين، وافتقادها للآخر العقدي^(٥٤).

(ب) ادعاء مؤلفات في التناقض

العلمي للإمام علي (عليه السلام).

لقد استنتج ابن تيمية نتيجة لما قاله من تناقض علمي في شخصية الإمام (عليه السلام) أن انحسر من تبنى فقهه، مما دفع العلماء حسب ابن تيمية إلى أن يؤلفوا كتباً في ذلك التناقض العلمي والمخالف لسنة الرسول (صلى الله عليه وآله)، وقد

أوردها ابن تيمية بعدة صيغ نذكرها تباعا:

(١) قال ابن تيمية (المسائل التي خالف علي سنة الرسول كثيرة ذكرها الشافعي في كتاب اختلاف علي وعبد الله وذكرها محمد بن نصر في كتاب رفع اليدين في الصلاة)^(٥٥).

(٢) (وقد جمع الشافعي ومحمد بن نصر المروزي المسائل التي تركت من قول علي وابن مسعود فبلغت شيئا كثيرا وكثير منها قد جاءت السنة بخلافه كالمتموفي عنها الحامل، فإن مذهب علي [عليه السلام] أنها تعتد أبعد الأجلين وبذلك أفتى أبو السنابل بن بعكك في حياة النبي [صلى الله عليه وآله] فلما جاءته سبيعة الأسلمية وذكرت ذلك له قال كذب أبو السنابل بل حللت فانكحي من شئت^(٥٦) وكان زوجها قد توفي عنها بمكة في حجة الوداع)^(٥٧).

(٣) (وقد جمع الشافعي ومحمد بن نصر المروزي كتابا كثيرا فيما لم يأخذ به المسلمون من قول علي لكون قول غيره من الصحابة أتبع للكتاب والسنة وكان المرجوح من قوله أكثر من المرجوح من قول أبي بكر وعمر وعثمان والراجح من أقوالهم أكثر

فكيف أنهم كانوا يلتجئون إليه في أكثر الأحكام^(٥٨).

(٤) (وقد جمع الشافعي في كتاب خلاف علي و عبد الله من أقوال علي التي تركها الناس لمخالفتها النص أو معنى النص جزءا كبيرا وجمع بعده محمد بن نصر المروزي أكثر من ذلك، فإنه كان إذا ناظره الكوفيون يحتج بالنصوص فيقولون نحن أخذنا بقول علي وابن مسعود فجمع لهم أشياء كثيرة من قول علي وابن مسعود تركوه أو تركه الناس يقولون إذا جاز لكم خلافهما في تلك المسائل لقيام الحجة على خلافهما)^(٥٩).

(٥) (وقد جمع الشافعي من ذلك كتابا فيه خلاف علي وابن مسعود لما كان أهل العراق يناظرونه في المسألة فيقولون قال علي وابن مسعود ويحتجون بقولهما فجمع الشافعي كتابا ذكر فيه ما تركوه من قول علي وابن مسعود وجمع بعده محمد بن

نصر المروزي كتابا أكبر من ذلك بكثير ذكره في مسألة رفع اليدين في الصلاة لما احتج عليه فيها بقول ابن مسعود^(٦٠).

والحقيقة أننا في موقف ينبغي فيه ملاحظة عدة أمور أهمها موضوع الكتاب الذي ألفه الشافعي وتابعه عليه محمد بن نصر المروزي، فهل يا ترى هو إحصاء وجرد للمسائل التي خالف فيها الإمام (عليه السلام) وابن مسعود السنة والنصوص الشرعية، أم أن موضوعه يتعلق بالمسائل التي تركها المسلمون من أحكام الإمام (عليه السلام)، أو لا

هي المسائل التي خالف أهل الكوفة فيها الإمام (عليه السلام) وابن مسعود، وأن الشافعي والمروزي ونظرا معرفتهم بتبني أهل الكوفة لفقه الإمام أراد أن يعرفهم ما خالفوا به الإمام (عليه السلام) من المسائل وذلك من باب ألزموهم بما ألزموا





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

به أنفسهم، أو أن موضوعه ومحتواه
 شيء آخر.
 ويبدو أن ابن تيمية عانى من
 اضطرابية كبيرة نتيجة لهذا العرض
 المرتبك، فقد من خلالها الأمانة
 العلمية، إذ من المؤسف أن نجده
 يموه على حقيقة الموضوع ويستغله
 استغلالاً يتماشى مع ما يلائم
 مبتغاه ورؤيته، مما أدى إلى إسقاطه في
 تناقضات واختلاقات، فهو لم يحسم
 أمره في موضوع ذلك الكتاب فتارة
 يكون مخالفات الإمام (عليه السلام)
 وابن مسعود للسنة، وأخرى ما تركه
 الناس أو المسلمون من مسائل الإمام
 وابن مسعود، وهذا كله في جانب
 وحقيقة موضوع الكتاب في جانب
 آخر، فهو قد ادعى أن الشافعي
 قد ألف كتاباً في هذه المواضيع غير
 المحسومة عنده ثم تابعه المروزي
 على ذلك، في حين ينبغي التفريق بين
 ما يخص الشافعي والمروزي.

إذ ذكر البيهقي أن هناك مجموعة
 من المسائل أوردها الشافعي واحتج
 بها على العراقيين وذلك تعريفاً منه
 لخلافهم للإمام وعبد الله بن مسعود
 كمسألة تقبيل الصائم والميراث
 والزنى والمرأة المتوفى عنها زوجها
 ومسائل أخرى أشار إليها في كتابه
 معرفة السنن والآثار^(٦١) وهو ليس
 مختصاً بتناقضات الإمام (عليه
 السلام) في الأحكام ومخالفة السنة.
 ثم إن ما وجدناه عن الكتاب
 المزعوم لمحمد بن نصر المروزي
 يختلف اختلافاً جذرياً لما روج له
 ابن تيمية وادّعاه، إذ صرح البعض
 أن للمروزي كتاباً ألفه في مخالفات
 أبي حنيفة للإمام علي (عليه السلام)
 وابن مسعود^(٦٢)، وليس له أدنى
 علاقة بمخالفة الإمام للنصوص
 الشرعية.

ومن ثم فحصيلته هذين المؤلفين
 لا تعدو أن تخرج مواضيعهما عن

المخالفات التي وقعت فيها الأمة نتيجة لتركها أحكام الإمام علي (عليه السلام) ولا تندرج تحت مخالفات الإمام للسنة والتي عبر عنها ابن تيمية بأنها كثيرة، فستان ما بين مخالفة النصوص الشرعية، وبين ما خالفته أو تركته الأمة من أحكام الإمام، إذ إن هذا الأمر يعد منقصة على الأمة لا على الإمام (عليه السلام)، لذا كان على ابن تيمية أن ينتقد الأمة ويوجه أشد الانتقادات كونها قد خالفت باب مدينة علم رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأعلم الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، غير أنه وضع مقياساً للفقهاء الذي ينتمي إليه ومن ثم فإن تناقض هذا الفقه مع أحكام الإمام (عليه السلام) عده مخالفات للإمام (عليه السلام) نفسه، لأنه - أي ابن تيمية - أراد من الإمام (عليه السلام) أن يتبع سنة غير رسول الله وإلا فهو

مخالف (للسنة)!!.

ويبدو أن النقطة المفصلية في كل هذا التهويل هو لرد الموروث المتعارف عن رمزيته المذهبية والتي كانت واضحة الملامح في عوزها العلمي مما حتم عليه أن يرممه ويسد منطقة الفراغ فيها عن طريق الإمام، لذا جاءت محاولته الإستغرابية وبتعجبية عميقة تقول (فكيف أنهم كانوا يلتجئون إليه في أكثر الأحكام). فموضوع كتاب اختلاف علي وعبدالله لا يؤدي إلى النتيجة التي رتبها ابن تيمية من أنه تأليف للشافعي في متناقض الإمام وعبدالله ابن مسعود مع الكتاب وإنما جاء هذا الكتاب ليعبر عن مقصد لم يكن خافياً على ابن تيمية نفسه.

وحتى مع هذا فإن ملاحظة تراث الشافعي الفقهي لا يدل على أن لديه اعتراضاً على فقه الإمام أو الإعراض عنه جملة وتفصيلاً، أو أنه





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

قد ورد فيه ما يمكن ان يستنتج منه أنه ترك من قول علي لكون قول غيره من الصحابة أتبع للكتاب والسنة وكان المرجوح من قوله أكثر من المرجوح من قول أبي بكر وعمر وعثمان والراجح من أقاويلهم أكثر، وإنما وجدنا هناك مسائل كثيرة يأخذ بها بقول الإمام.

وحتى لو وجدت مخالفة الشافعي للإمام فهل هي ناتجة فعلا عن تثبته في مخالفة الإمام للنصوص والسنة؟، أي هل هي نتاج قناعة وحجة شرعية أم هي إنسياق وراء الموروث ورغبة في عدم التحرر من سلطته؟!، لأن هذا التحرر قد يصطدم ويضرب المنظومة العقيدية والمذهبية التي ينتمي إليها الشافعي.

كما يلاحظ أنه- اي مخالفته لرأي الإمام في المسألة الفقهية- هي مخالفة ليست بالرافضة غاية الرفض أو لكونها بعيدة عن النص الشرعي،

وإنما عرضها عرض نقاش أوردت فيه الوجوه المختلفة لحكم المسألة، ولكن بوجود رأي لأبي بكر أو عمر في المسألة، أملى عليه تبنيها لما يعتقده هو بأعلمية وصحة رأي أبي بكر أو عمر وأفضليتهما على الإمام، وهو اعتقاد له ما يعارضه ويعاكسه ويتفوق عليه، وحتى بوجود ذلك فإنه لم يستطع أن يتجاهل رأي الإمام في المسائل الفقهية، فقد روى في كتابه الأم (أبصر عمر بن الخطاب على عبد الله بن جعفر ثوبين مضر جين وهو محرم فقال: ما هذه الثياب؟ فقال علي بن أبي طالب [عليه السلام]: ما أخال أحدا يعلمنا السنة، فسكت عمر) (٦٣) مما يعني أنه ينقل إقرار عمر بذلك الأمر وتأييده له كونه لم يغير فيه أو يعترض عليه.

ويضاف إليه ان الشافعي بالرغم من تقنيته للفقه السني إلا أن فقه وآراء الإمام وجدت حاضرة في تراثه،

فكيف يدعي ابن تيمية تأليفه في مخالفات الإمام للنص الشرعي؟؟!.
ثم أين كان ابن تيمية عن كل ما ذكره الشافعي عن الإمام من محاسن، بل يكفي قوله: (أنه لما أجاب عن مسألة قيل له: خالفت علي بن أبي طالب! فقال: أثبت لي هذا عن علي ابن أبي طالب، حتى أضع خدي على التراب وأقول قد أخطأت)^(٦٤) في دلالة أنه ما من مسألة ثبت فيها رأي للإمام إلا ورجحها على غيرها حتى وإن كان للخلفاء رأي فيها، وهذا بحد ذاته رد على ابن تيمية في أنه كان يرجح رأي غير الإمام عليه.
ثم ما هي محددات السنة التي ينبغي الالتزام بها، وكيف استطاع ابن تيمية أن يحدد أن عليا خالف السنة، لماذا لا يعكس الأمر، هل وجد ابن تيمية ضالته في القراءة المعكوسة للشافعي - على فرض وجودها -، ثم هل يصح أن يرجح قول الشافعي في

أن ما ذهب إليه هو سنة الرسول ولا يرجح قول الإمام الذي تعاصر مع صاحب السنة ورأي أحكامه وأفعاله وحتى قيل عنه أنه أعلم بالرسول من كل المعاصرين له، كيف يقصى ذلك المعروف ويدنى قول الشافعي، ثم من أجاز للشافعي أن يدعي مخالفة الإمام للسنة، هذا إن لم يكن الأمر عبارة عن ذاتية ابن تيمية ورؤيته أراد تسويقها عن طريق غيره فوجد أنسب الأمور هي إلصاقها بالشافعي.

وقد ذكرنا في ما سبق أن محمد بن نصر المروزي كان قد ألف كتابا في مخالفات أبي حنيفة للإمام علي وابن مسعود، وهو يدل على مدى التمويه الذي مارسه ابن تيمية في حجب الحقيقة، وإن كان قد ادعى ذلك فإن عليه جملة من الاعتراضات أهمها:

هل ان محمد بن نصر كان يتقص





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

من الإمام أم هو رد على أبي حنيفة، ثم أن مخالفة أبي حنيفة كانت بداية يبدو أنه كان ردا على أبي حنيفة كون عنوان الكتاب هو (مخالفات) أي أن ابا حنيفة خالف الأصول، وإلا لماذا لم يقل أنه اجتهادات، وهذه اللفظة توحى وتدل على أن هناك أصلاً ثابتاً معمولاً به قد خولف، وتوحى إلى القصدية التي كانت عند أبي حنيفة في هذه المخالفات و الاتصاف بها.

كما أن آراء الإمام سابقة لأبي حنيفة، فأبو حنيفة ولد سنة ٨٠ هـ، مما يعني أن هذه الآراء مطروحة ومتداولة عند الصحابة والتابعين ومن خالفها أبو حنيفة، وهو بذلك لم يخالف الإمام فقط، بل خالف جيلين ممن تداولوا هذه الآراء، وحتى حسب مقاييس أهل السنة فإن القياس بين الإمام وأبي حنيفة غير صحيح ولا يوجد فيه تناسب، إذ يرون أن جيل الصحابة هم أعلم ثم من تبعهم وهكذا.

يضاف إلى ذلك كله لو نظرنا إلى

تقييم أهل السنة لأبي حنيفة هل نجد أنهم يعطونه وفقهه من المكانة مثلما يعطون الإمام علياً (عليه السلام)، أو يقيمون شخصيته كما يقيمون شخصية الإمام، والنص الآتي خير دليل على المكانة المتدنية التي وضع فيها أبو حنيفة وفقهه: (ذكر الخطيب البغدادي بالإسناد إلى أبي بكر محمد ابن عبد الله بن صالح الأسري الفقيه المالكي قال: سمعت أبا بكر بن أبي داود السجستاني يوماً وهو يقول لأصحابه: ما تقولون في مسألة اتفق عليها مالك وأصحابه، والشافعي وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والحسن بن صالح وأصحابه، وسفيان الثوري وأصحابه، وأحمد بن حنبل وأصحابه؟ فقالوا: يا أبا بكر لا تكون مسألة أصح من هذه، فقال: هؤلاء كلهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة) (٦٦).

ومن ثم فقد أتت محاولة ابن

تيمية تلك لمعارضة الحالة الإسلامية التي توافقت على قداسة وعظم وعلو كعب شخصية الإمام علي (عليه السلام) في المجالات كافة لا في المجال العلمي فقط، غير أن التفكير بعين المذهب جعله يستعرض رؤى لا تعتمد إلا على الجدل المخروق والذي مثله كمثل ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ (٦٧).

الخاتمة

من خلال العرض المتقدم يلاحظ عدة أمور أهمها:

(١) إن تقنيات الخطاب المتصنع التي حاول ابن تيمية أن يعتمدها في ترجيح أعلمية الصحابة التي تتفق مع التوجه العقدي الذي يمثله لم ترتكز إلا على جانب يحمل كثيراً من المغالطات لنصوص القرآن الكريم والأثر النبوي المفسر لها والبدال





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

على عظم المكانة المعرفية للإمام علي (عليه السلام)، إذا كانن أهم سمات هذه المرويات هي القدح في روايتها وتعارضها مع المتحقق صحته وانتسابه من مرويات للرسول والإمام علي (صلوات الله عليهما وسلامه) والمرجح لشخصيته (سلام الله عليه) في كافة المجالات على غيره إلا رسول الله (صلى الله عليه وآله).

(٢) يفعل ابن تيمية في ما طرحه من تابعة معرفية للإمام علي (عليه السلام) لغير رسول الله (صلى الله عليه وآله) منهج العموم دوناً يقدم نماذج واضحة أو محددة تدل على تلك المتابعة المزعومة لآخرين غيره (صلى الله عليه وآله) والتي استطاعت أن تسهم في تنضيج الشخصية العلمية للإمام علي (عليه السلام).

(٣) يلاحظ استحواذ المرويات التي لم يتحقق انتسابها للرسول (صلى الله عليه وآله) أو للإمام علي (عليه السلام) في النتائج المقدمة من قبل ابن تيمية والتي رجح من خلالها فصيلاً معيناً من الصحابة في الجانب العلمي على الإمام علي (عليه السلام).

عوز علمي واضح في ملاحظها.



الهوامش

- (١) منهاج السنة، ٤ / ٣٧٤ - ٣٧٥.
- (٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١١ / ٤٤.
- (٣) ابن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بجميع صفحاته.
- (٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٩ / ٨٤.
- (٥) الصدوق، الخصال، ٥٧٢، النعمان المغربي، شرح الأخبار ٢ / ٣٠٨، الطبري الشيعي، دلائل الإمامة، ٢٣٥.
- (٦) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٨ / ٣٤٦ - ٣٤٧.
- (٧) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١ / ٢١٣.
- (٨) الايجي، المواقف، ٣ / ٦٢٧، القاضي الجرجاني، شرح المواقف، ٨ / ٣٧٠.
- (٩) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٣ / ١٩٧.
- (١٠) منهاج السنة، ٣ / ٥١٣.
- (١١) منهاج السنة، ٤ / ٣٦٩.
- (١٢) منهاج السنة، ٤ / ٣٦٤.
- (١٣) منهاج السنة، ٤ / ٤١٦.
- (١٤) منهاج السنة، ٤ / ٥٤٢.
- (١٥) منهاج السنة، ٤ / ٥٤٢.
- (١٦) ابن عدي، الكامل، ١ / ٤٣٠، الذهبي، ميزان الاعتدال، ١ / ٢٥٦، الزيلعي، تخریج الأحاديث والآثار، ١ / ٤٢٩، الميلاني، دراسات في منهاج السنة، ٢٢٧.
- (١٧) البخاري، التاريخ الكبير، ٢ / ٥٤، الزيلعي، تخریج الأحاديث والآثار، ١ / ٤٢٩.
- (١٨) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢ / ١٣٣.
- (١٩) احمد بن حنبل، المسند، ١ / ٧٧، النسائي، السنن الكبرى، ٥ / ١٤١، البيهقي، السنن الكبرى، ٢ / ٢٤٧.
- (٢٠) احمد بن حنبل، المسند، ١ / ٨٠، البخاري، الصحيح، ٤ / ١٩، ٥ / ٨٩، مسلم، الصحيح، ٧ / ١٦٨.
- (٢١) احمد بن حنبل، المسند، ٣ / ٣٩٣، البخاري، الصحيح، ٦ / ٦٦ - ٦٧، مسلم، الصحيح، ٨ / ٩.
- (٢٢) مولى لبنی مخزوم أسر في سرية نخلة





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

فأسلم، ثم قتل يوم بئر، ينظر: ابن سعد،
الطبقات الكبرى، ٤ / ١٣٧، ابن الأثير، أسد
الغابة، ٢ / ٣٨.

(٢٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤ / ١٣٧. التاريخ، ٤ / ٤٣.

(٢٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣ / ٥٦٧. (٣٥) المناوي، فيض القدير، ٢ / ٧٣.

(٢٥) سورة الحجرات، الآية: ٢. (٣٦) ابن عبد البر، جامع بيان العلم، ٢ /

(٢٦) صحيح البخاري، ٦ / ٤٦، ٨ / ١٤٥. (٢٧) منهاج السنة، ٤ / ٣٦٣ وما بعدها.

(٢٨) أحمد بن حنبل، المسند، ٦ / ٢٢٠. (٣٧) الضعفاء، ٤ / ٩٥.

(٣٨) ابن حزم، الفصل في الملل، ٤ / ١٠٨. (٣٩) ميزان الاعتدال، ١ / ١٠٥.

(٤٠) ميزان الاعتدال، ٣ / ٦٦١. (٤١) ٣ / ٧٥.

(٤٢) لسان الميزان، ١ / ١٨٨. وينظر: الميلاني، رسالة في حديث الاقتداء بجميع صفحاته.

(٤٣) منهاج السنة، ١ / ٤٢. (٤٤) منهاج السنة، ١ / ٤٢.

(٤٥) منهاج السنة، ١ / ٤٢. (٤٦) منهاج السنة، ٣ / ٧٦٥.

(٤٧) منهاج السنة، ٣ / ٧٦٥. (٤٨) المسألة الحمارية نسبة إلى الحمار: المسألة

ابن قدامة، المغني، ٣ / ٥٣٥. (٣١) الرازي، الجرح والتعديل، ٥ / ٣٦١.

(٣٢) الرازي، الجرح والتعديل، ٥ / ٣٦١. وينظر: ابن المبرد، بحر الدم، ١٠٢.

(٣٣) الرازي، الجرح والتعديل، ٥ / ٣٦١. (٣٤) أبو مخنف، مقتل الحسين، ٧٩، الطبري،

(٣٥) الرازي، الجرح والتعديل، ٥ / ٣٦١. (٣٦) الرازي، الجرح والتعديل، ٥ / ٣٦١.

(٣٧) الرازي، الجرح والتعديل، ٥ / ٣٦١. (٣٨) الرازي، الجرح والتعديل، ٥ / ٣٦١.

(٣٩) الرازي، الجرح والتعديل، ٥ / ٣٦١. (٤٠) الرازي، الجرح والتعديل، ٥ / ٣٦١.

(٤١) الرازي، الجرح والتعديل، ٥ / ٣٦١. (٤٢) الرازي، الجرح والتعديل، ٥ / ٣٦١.



السنة الثانية - العدد الخامس - ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٧ م



الحمارية في باب ميراث ذوي الفرائض هي: بني سلمان فيه جرأة فيرسل إلى عبيدة، مات مانت امرأة وترك: زوجها وأمها، وإخوتها وأمها، وإخوتها لأبيها وأمها، وسميت بذلك لأن عمراً حرم ولد الأبوين، فقال بعضهم:

يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حماراً أليست

أمنّا واحدة؟! ابن قدامة، المغني، ٧/ ٢٢، ابن

عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ٢/ ١٩، ابن

حجر العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث

الهداية، ٢/ ٢٩٨، الفخر الرازي، المحصول،

٥/ ٣٩٠، الشرييني، مغني المحتاج، ١/ ٣٩٧.

(٤٩) ابن قدامة، المغني، ٧/ ٢٢، ابن عطية

الأندلسي، المحرر الوجيز، ٢/ ١٩، ابن

حجر العسقلاني، الدراية، ٢/ ٢٩٨، الفخر

الرازي، المحصول، ٥/ ٣٩٠، الشرييني،

مغني المحتاج، ١/ ٣٩٧.

(٥٠) عبيدة السلماني بن عمرو وقيل: عبيدة

ابن قيس الكوفي أحد الأئمة وكبار الفقهاء

بالكوفة أسلم في حياة النبي (صلى الله عليه

وآله) روى عن الإمام علي كان من أهل

العلم والقضاء، وكان شريح القاضي إذا

اشتد عليه الشيء قال: إن هاهنا رجلاً من

الوافي بالوفيات، ١٩/ ٢٧٨.

(٥١) البيهقي، السنن الكبرى، ٦/ ٢٤٥، ابن

حجر العسقلاني، تغليق التعليق، ٥/ ٢١٩،

المتقي الهندي، كنز العمال، ١١/ ٥٨، المناوي،

فيض القدير، ١/ ٢٠٥.

(٥٢) محمد خدابنده أوجايتو بن أرغون بن

هولاكو، شقيق محمود غازان، ولد سنة

٦٧٨ هـ وتولى حكم الدولة الإلخانية سنة

(٧٠٤ هـ) فأصبح ثامن ملوكها، توفي سنة

(٧١٦ هـ)، وفي عهده تحولت المناطق الخاضعة

لسيطرته إلى التشيع وأصبح مذهباً رسمياً

لدولته، الصفدي، الوافي بالوفيات، ٢/

١٢٩ - ١٣٠.

(٥٣) منهاج السنة، ١/ ٦١، ينظر، الجابري،

فلسفة ابن تيمية، ٣٥.

(٥٤) الطبري، التفسير، ٢٩/ ٦٩، ابن أبي

حاتم الرازي، التفسير، ١٠/ ٣٦٩ - ٣٧٠،





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

- الثعلبي، التفسير، ١٠ / ٢٨، الواحدي، (٥٩) منهاج السنة، ٤ / ٥٥٣.
- اسباب النزول، ٢٩٤، السمعاني، التفسير، (٦٠) منهاج السنة، ٤ / ٤٣ - ٤٤.
- ٦ / ٣٦، الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، (٦١) ٢ / ٣٢٩، ٢ / ٣٥١، ٢ / ٥٢٣، ٣ / ٣٦١ - ٣٧٨، الزمخشري، الكشف، ٤ / ٣٨٤، ٥ / ٦٥، ٥ / ٢٧٩، ٥ / ٤٧٦.
- ١٥١، الفخر الرازي، التفسير، ٣٠ / ١٠٦، (٦٢) أبو اسحاق الشيرازي، طبقات الشافعية،
- ابن المنير الأسكندري، الإنصاف، ١ / ٤٥٢، ١٠٦ - ١٠٧، السبكي، طبقات السبكي، ٢ / ٢٤٧،
- وينظر: الجابري، فلسفة ابن تيمية، ٤٠ وما بعده. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٥٦ / ١١٠،
- الذهبي، سير اعلام النبلاء، ١٤ / ٣٨. ابن النديم، الفهرست، ٢٩٥.
- (٥٥) منهاج السنة، ٣ / ٥٣٧.
- (٥٦) ينظر: الشافعي، المسند، ٢٤٤، الرسالة، (٦٣) الشافعي، كتاب الأم، ٢ / ١٦١.
- ٥٧٥، عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، ٦ / (٦٤) ابن النديم، الفهرست، ٢٩٥.
- ٤٧٤، أحمد بن حنبل، المسند، ١ / ٤٧٧، (٦٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٣ /
- البيهقي، السنن الكبرى، ٧ / ٤٢٩، معرفة ٣٩٠.
- السنن والآثار، ٦ / ٤٨.
- (٥٧) منهاج السنة، ٣ / ٥٨٥.
- (٥٨) منهاج السنة، ٤ / ٥٤٣.
- (٦٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٣ / ٢٨٣.
- (٦٧) سورة الرعد، الآية: ١٧.



السنة الثانية - العدد الخامس - ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٧ م



المصادر

القرآن الكريم

(١) ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر (٣٢٧هـ / ٩٣٨م)، مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل (ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- بحيدر آباد الدكن- الهند سنة ١٢٧١ هـ / ١٩٥٢م).

(٢) ابن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين ابن أبي الحديد المدائني (٦٥٦هـ / ١٢٥٨م)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط١، دار احياء الكتب العربية، بيروت- لبنان، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩م).

(٣) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن عثمان ابن أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي العباسي (٢٣٥هـ / ٨٤٩م)، المصنف، تحقيق وتعليق: سعيد اللحام (ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/ لبنان، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م).

(٤) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم

ابن محمد بن عبد الكريم بن الشيباني (٦٣٠هـ / ١٢٣٢م)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، د. ت).

(٥) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم (٧٢٨هـ / ١٣٢٨م)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم (دار الفضيلة للنشر، الرياض- السعودية، ١٢٤٢هـ).

(٦) ابن حبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٣٥٤ هـ / ٩٦٥م)، الثقات (ط١، حيدر آباد الدكن- الهند، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م)، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الارنؤوط (ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م).

(٧) ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ / ١٤٤٨م)، الإصابة في تميز الصحابة، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م)، لسان الميزان (ط٢، مؤسسة الأعلمي، بيروت-





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

لبنان، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م)، مقدمة فتح
الباري، تقديم: حسن عباس زكي (ط١)،
دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان،
السعودية، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١م).

١٤٠٨هـ / ١٩٩٨م)، الدراية في تخريج
أحاديث الهداية، تصحيح وتعليق: عبد الله
هاشم اليماني (دار المعرفة، بيروت - لبنان).

(٨) ابن حزم، أبو محمد علي بن حزم
الأندلسي الظاهري (٤٥٦هـ / ١٠٦٣م)،
الاحكام في أصول الاحكام، نشر: زكريا
علي يوسف (مطبعة القاهرة، القاهرة - مصر،
١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م)، المحلى، تحقيق: احمد
محمد شاكر (دار الفكر، بيروت - لبنان، د.
ت.).

(٩) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد،
٨٠٨هـ / ١٤٠٥م)، ديوان المبتدأ والخبر في
تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من
ذوي الشأن الأكبر، (ط١)، دار الفكر، بيروت -
لبنان، ١٤٣١ هـ / ٢٠٠١م).

(١٠) ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن
خلد الخنطلي المروزي (٢٣٨هـ / ٨٥٢م)،
مسند اسحاق بن راهويه، تحقيق: عبد
الله بن عبد البر، أبو عمر يوسف أحمد بن
عبد الله أحمد بن محمد أحمد بن عبد البر النمري
٤٦٣هـ / ١٠٧٠م)، الاستذكار، تحقيق: سالم
محمد عطا ومحمد علي معوض (ط ١، دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ /
٢٠٠٠م)، الإستيعاب في معرفة الأصحاب،
تحقيق: علي محمد البجاوي (ط ١، دار الجيل،
بيروت - لبنان، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م).

(١٤) ابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي
٤٢٨هـ / ٩٤١م)، العقد الفريد، تصحيح:
الغفور عبد الحق حسين برد البلوشي، (ط١)،
مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - المملكة العربية
السعودية، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١م).



محمد أمين (القاهرة- مصر، ١٩٤٩م).
القزويني ابن ماجه (ت ٢٧٥هـ / ٨٨٨م)،

(١٥) ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي
الرجاني ت (٣٦٥ هـ / ٩٧٦م)، الكامل في
ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي
(ط٣، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٠٩هـ /

١٩٨٨م).
(٢٠) ابن مردويه، أبو بكر أحمد بن موسى
ابن مردويه الإصفهاني (٤١٠هـ / ١٠١٩م)،
مناقب الإمام علي (عليه السلام)، جمع وتحقيق

(١٦) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن
ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي (٥٧١
هـ / ١١٧٥م)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق:
علي شيري (ط٢، دار الفكر، بيروت- لبنان،
١٤١٥ هـ / ١٩٩٥م).

(١٧) ابن عطية، أبو بكر غالب بن عبد
الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف ت

(٥٤٦هـ / ١٠٥١م)، المحرر الوجيز في تفسير
كتاب الله العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد

الشافعي محمد (ط١، دار الكتب العلمية،
بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).

(١٨) ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد
ابن محمد ت (٦٢٠هـ / ١٢٣٢م)، المغني، (دار

الكتاب العربي، بيروت- لبنان).

(١٩) ابن ماجه، ابو عبد الله محمد بن يزيد

(٢٣) أبو داود السجستاني، سليمان بن





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

- الأشعث (٢٧٥هـ / ٨٨٨م)، السنن، تحقيق: لبنان، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
- سعيد محمد اللحام (ط١، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- (٢٤) ابو داود الطيالسي، سليمان بن داود (٢٠٤هـ / ٨١٨م)، مسند أبي داود (دار المعرفة، بيروت - لبنان، د. ت).
- (٢٥) ابو الليث السمرقندي، نصر بن محمد بن ابراهيم (٣٨٣هـ / ٩٩٣م)، تفسير السمرقندي، تحقيق: محمود مطرجي (دار الفكر، بيروت - لبنان، د. ت).
- (٢٦) ابو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي (٣٠٧هـ / ٩١٩م)، مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد (دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا).
- (٢٧) أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (٢٤١هـ / ٨٥٥م)، المسند (دار صادر، بيروت - لبنان، د. ت).
- (٢٨) الأربلي، أبو الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح (٦٩٣هـ / ١٢٦٥م)، كشف الغمة في معرفة الأئمة (ط٢، دار الأضواء، بيروت -
- (٢٩) الأيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، (٧٥٩هـ / ١٣٥٩م)، المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة (ط١، دار الجليل، بيروت - لبنان، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م).
- (٣٠) الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد ابن أيوب المالكي (٤٧٤هـ / ١٠٨١م)، التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، دراسة وتحقيق: أحمد البزار (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مراكش - المغرب، د. ت).
- (٣١) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم الجعفي (٢٥٦هـ / ٨٦٩م)، صحيح البخاري، (دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م).
- (٣٢) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (٤٥٨هـ / ١٠٦٥م)، السنن الكبرى، (دار الفكر، بيروت - لبنان، د. ت).
- (٣٣) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩هـ / ٩٠٩م)، الجامع الصحيح، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف



(ط ٢، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٠٣هـ / عبد القادر عطا (ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م). ١٩٨٣م).

(٣٤) الحاكم النيسابوري، ابو عبد الله محمد ابن عبد الله بن محمد، (٤٠٥ هـ / ١٠١٤م)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشي (دار المعرفة، بيروت- لبنان، د. ت). (٣٥) الحلبي، نور الدين علي بن ابراهيم بن محمد (٩٧٥ هـ / ١٥٦٧م)، إنسان العيون في سيرة الأئمة والمؤمن المعروف بالسيرة الحلبية (دار المعرفة، بيروت- لبنان، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).

(٣٩) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان، (٧٤٨ هـ / ١٣٤٧م)، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م)، تذكرة الحفاظ، (ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د. ت)، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب (دار الوطن، الرياض- السعودية، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م)، سير اعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ط ٩، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).

(٣٦) الخويزي، عبد علي بن جمعة العروسي الخويزي (١١١٢ هـ / ١٧٠١م)، تفسير نور الثقلين، تصحيح وتعليق: هاشم الرسولي (مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم المقدسة- إيران، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

(٣٧) الخطيب البغدادي، ابو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (٤٦٣هـ / ١٠٧٠م)، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى (٤٠) الزرندي الحنفي، جمال الدين محمد ابن يوسف بن الحسن بن محمد المدني





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

(٧٥٠ هـ / ١٣٤٩ م)، نظم درر السمطين في (جماعة المدرسين، قم المقدسة- ايران،

فضائل المصطفى والمرضى والبتول والسبطين ١٤٠٣ هـ / ١٩٩٣ م).

(ط ١)، مكتبة أمير المؤمنين، النجف، العراق، (٤٥) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد

الطبراني (٣٦٠ هـ / ٩٧٠ م)، المعجم الأوسط، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨).

(٤١) السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن

محمد وأبو الفضل عبد الحسن بن إبراهيم ابن أبي سهل (٤٩٠ هـ / ١٠٩٦ م)، المبسوط

(دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الحسيني (دار الحرمين، السعودية، ١٤١٥ هـ /

١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م).

(٤٢) الشافعي، محمد بن ادريس الشافعي العلمية، بيروت- لبنان، د. ت)، المعجم

ت (٢٠٤ هـ / ٨١٤ م)، الرسالة، تحقيق: أحمد الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي،

محمد شاكر (المكتبة العلمية، بيروت- لبنان)، (ط ٢)، دار احياء التراث، بيروت- لبنان،

كتاب الأم، (ط ٢)، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م)، كتاب المسند، (دار الكتب

العلمية، بيروت- لبنان).

(٤٣) الشوكاني، محمد بن علي ابن محمد الشوكاني (١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م)، نيل الأوطار

من أحاديث سيد الأخيار، (دار الجيل، بيروت- لبنان، ١٩٧٣).

(٤٤) الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ / ٨٩٤ م)،

الخصال، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري (١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م).

(٤٧) الطبري الشيعي، أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير (ق ٥ هـ /

ق ١١ م)، دلائل الإمامة، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة (ط ١،

١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م).

(٤٨) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (٣٦٠ هـ / ٩٧٠ م)، المعجم الأوسط، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨).

(٤٩) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (٣٦٠ هـ / ٩٧٠ م)، المعجم الأوسط، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨).

مؤسسة البعثة، قم المقدسة- إيران، ١٤١٣ هـ)، المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام)، تحقيق: أحمد المحمودي (ط١)، مؤسسة الثقافة الإسلامية، قم- إيران، ١٤١٥ هـ).

(٥٢) الفتال النيسابوري، محمد بن الفتال (٥٠٨ هـ / ١١١٤ م)، روضة الواعظين، تقديم: محمد مهدي السيد حسن الخرخسان (منشورات الرضي، قم- إيران، د.ت.).

(٤٨) عبد الرزاق الصنعاني، ابو بكر عبد الرزاق بن همام (٢١١ هـ / ٨٢٦ م)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط١)، المجلس العلمي، بيروت- لبنان، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م).

(٤٩) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو ابن موسى بن حماد العقيلي المكي (٣٢٢ هـ / ٩٣٣ م)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي (ط٢)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م).

(٥٠) عمرو بن عاصم، ابو بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧ هـ / ٩٠٠ م)، كتاب السنة (ط٣)، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م).

(٥١) العيني، أبو محمد محمود بن أحمد (٥٦) القندوزي، سليمان بن إبراهيم الحنفي (١٢٩٤ هـ / ١٨٧٧ م)، يتابع المودة





اصطناع الأطر الموهبة في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)، (كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا).....

- لذوي القربى، تحقيق: سيد علي جمال أشرف
الحسيني (دار الأسوة للطباعة والنشر، إيران،
١٤١٦هـ / ١٩٩٦م).
- (٥٧) الكحلاني، محمد بن إسماعيل الكحلاني
الصنعاني (١١٨٢هـ)، سبل السلام، تحقيق:
محمد عبد العزيز الخولي (ط٤، شركة مكتبة
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،
مصر، ١٣٧٩ - ١٩٦٠م).
- (٥٨) الإمام علي (عليه السلام) (٤٠هـ
/ ٦٦٤م)، نهج البلاغة (ط٤، مؤسسة
أنصاريان للنشر، قم المقدسة - إيران،
١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م).
- (٥٩) المتقي الهندي، علاء الدين علي المتقي
ابن حسام الدين الهندي البرهان فوري
(ت ٩٧٥هـ / ١٥٦٧م)، كنز العمال في سنن
الأقوال والأفعال، ضبط وتصحيح بكري
حياني، صفوة السفا (مؤسسة الرسالة،
بيروت - لبنان، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- (٦٠) مسلم، أبو الحسين مسلم بن
الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري
(٢٦١هـ / ٨٧٤م)، الجامع الصحيح (ط١، دار
- الفكر، بيروت - لبنان، د.ت).
- (٦١) المناوي، محمد عبد الرؤوف ت
(١٠٣١هـ / ١٦٢٢م)، فيض القدير شرح
الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير،
تحقيق: أحمد عبد السلام، (ط١، دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- (٦٢) الموفق الخوارزمي، الموقف بن أحمد
البكري المكي الحنفي الخوارزمي (٥٦٨هـ /
١١٧٢م)، المناقب، تحقيق: مالك المحمودي
(ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة -
إيران، ١٤١٤هـ).
- (٦٣) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن
شعيب (٣٠٣هـ / ٩١٥م)، خصائص أمير
المؤمنين، تحقيق: محمد هادي الأميني (مكتبة
نينوى الحديثة، طهران - إيران)، السنن
الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري
وسيد كسروي حسن (ط١، دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١١هـ / ١٩٩١م)،
فضائل الصحابة، (دار الكتب العلمية،
بيروت - لبنان).
- (٦٤) النعمان المغربي، أبو حنيفة النعمان بن



محمد التميمي المغربي (٣٦٣هـ / ٩٧٣م)، شرح
الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، تحقيق:
السيد محمد الحسيني الجلال (٢)، مؤسسة
النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم
المقدسة- ايران، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

(٦٥) الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر
الهيثمي (٨٠٧هـ / ١٤٠٤م)، مجمع الزوائد
ومنبع الفوائد، (دار الكتب العلمية، بيروت-
لبنان، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

(٦٦) يعقوبي، أحمد بن واضح
(٢٨٤هـ / ٨٩٧م)، تاريخ يعقوبي (دار صادر،
بيروت- لبنان).

المراجع

(١) ابن الصديق المغربي، أحمد بن محمد بن
الصديق الحسني ت (١٣٨٠هـ)، فتح الملك
العلي بصحة حديث باب المدينة علي، تحقيق:
محمد هادي الأميني (ط٣)، طهران- ايران،
١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

(٢) الجابري، علي رحيم أبو الهيل، السياسة
الأموية المضادة للإمام علي (عليه السلام)
(دراسة في سياسة السب)، (رسالة ماجستير
مقدمة الى كلية التربية- جامعة البصرة،
٢٠٠٨م)، فلسفة ابن تيمية في التعامل مع
شخصية الإمام علي (عليه السلام) (دراسة في
كتاب منهاج السنة، اطروحة دكتوراه مقدمة
إلى كلية التربية- جامعة البصرة، ٢٠١٥م).

(٣) الحيدري، السيد كمال، معالم الإسلام
الأموي من القدح بالعترة النبوية إلى
استباحتها (مؤسسة الهدى للطباعة والنشر،
بيروت- لبنان، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م).

(٤) الميلاني، علي الحسيني، دراسات في منهاج
السنة لمعرفة ابن تيمية مدخل لشرح منهاج
الكرامة (ط١)، قم المقدسة- ايران، ١٤١٩هـ /
١٩٩٩م)، رسالة في صلاة أبي بكر، (ط١)، قم
المقدسة- ايران، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م).

